

محضر الجلسة رقم 642

التاريخ: الثلاثاء 23 محرم 1430 (20 يناير 2009).

الرئاسة: المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان إلا ربع، ابتداء من الساعة الثالثة إلا ربع بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

الاتصال سيتولى الإجابة بالنيابة عن سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، وأن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن المكلف بالماء والبيئة.

الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 13 يناير 2009 إلى غاية يومه الثلاثاء 20 من هذا الشهر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 3 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

قبل الشروع في دراسة الأسئلة والأجوبة عليها، ورد على الرئاسة طلب الإحاطة من أربعة فرق، أرجو أن نستثمر فيها الزمن ونحافظ عليه.

ورد طلب الإحاطة الأول من الفريق الحركي، فالكلمة للسيد إدريس مروان رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة البرلمانيون،

يشرفني، باسم الفريق الحركي، أن أتناول الكلمة لأحيط مجلسنا وعبره الرأي العام الوطني بقضية طارئة تخص المجال الاجتماعي.

السيد الرئيس،

تتصاعد وتيرة الاحتجاجات ذات الصبغة الاجتماعية في ظل غياب مطلق للحكومة، التي لم تتخذ أية مبادرة، ولم تبدع أي حل لإزالة فتيل اندلاع الأزمة الاجتماعية، فمأساة المعطلين حاملي الشواهد مستمرة، وأضحت احتجاجاتهم مشهدا يوميا فاق تعاطف المواطنين معه إلى دعمه في مقابل لامبالاة حكومية، وإذا تدخلت فلتنعفهم وتفرقهم في الأزقة وشوارع المدينة في مسلسل درامي يتابعه المواطنون بحسرة وخوف على مستقبل أبنائهم.

أما عن الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار وضرب القدرة الشرائية للمواطنين، فهذا موضوع طال الحوار والحديث عنه، حتى أن الطيبات المتخصصة ضحايا التعيينات العشوائية، لم يسلمن من الشطط الذي يطبع السياسة الحكومية حيث قوبلت مطالبهن المشروعة باللامبالاة، وفرض عليهن التضحية بمستقبلهن المهني أو التضحية بأسرهن وتشرذ أطفالهن، بحجة رفض الالتحاق بمقرات عملهن التي تبعد بأزيد من 600 كلم عن عش أزواجهن، ورغم إلحاح جل مكونات البرلمان على حل هذه الظاهرة الفريدة

المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 41.08 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، ومع جلسة عمومية تخصص لاختتام الدورة.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 732/09 بشأن الطلب الذي قدم بقصد التصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم محمد الرحموني، المنتخب سابقا في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بالجهة الشرقية، وقد صرح المجلس الدستوري بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم محمد الرحموني بمجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس، أن السيد وزير

للشغل بخوض إضرابين وطنيين يومي 23 يناير 2009 و 10 فبراير 2009 في قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

لذلك، ارتأينا أن نطلعكم كمجلس تشريعي، له دور رقابي على الحكومة على أن الحوار الاجتماعي في دورته الثانية والتي دامت قرابة ثلاثة أشهر، قد وصل إلى الباب المسدود نظرا لعدم استجابة الحكومة لأي مطلب من مطالب المركزيات التي أجمعت عليها هذه الأخيرة.

طبعاً، ندرك كل الإدراك أن طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وما هي الإمكانيات المتاحة لمواجهة المطالب الاجتماعية بمختلف تجلياتها، ومن بينها مطالب التشغيل المغربية؟ وندرك أيضاً تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادنا الوطني، وتأثيراته السلبية على بعض القطاعات الإنتاجية، وبعض المواد والخدمات.

إن المقاربة الحكومية للملف الاجتماعي، مقارنة أحادية تجلت من خلال نتائج الجولة الأولى للحوار الاجتماعي لشهر أبريل 2008، والتي طبقتها الحكومة في ظل رفض جماعي للنتائج ونظمت الجولة الثانية لتبرير التزامها بإقرار دورتين للحوار الاجتماعي في السنة، وللاستهلاك الإعلامي فقط، بدليل أنها لم تدرس كحكومة أي مطلب من المطالب ولم تأتي بأي مقترح حولها.

السيد الرئيس،

إن هدفنا كمركزيات نقابية، هو تفعيل دورنا الدستوري في تأطير التشغيل المغربية، وتأطير أشكال الاحتجاج في صيغ منظمة ومسؤولة ودفع الحكومة إلى إيلاء الأهمية اللازمة للمسألة الاجتماعية والاستجابة للمطالب العديدة والمشروعة للشغل المغربية، لأننا نعرف ومعنا الرأي العام أن القدرة الشرائية للمواطنين بصفة عامة والمأجورين بصفة خاصة، قد تعرضت لضربات قوية وصارت تهدد أسراً بأكملها بالانحدار إلى دائرة الفقر والهشاشة.

كما أن هدفنا الأساس هو تفعيل دور المؤسسات وتأطير المجتمع وتطوير ثقافة الحوار والتفاوض وتكريس آليات حرية التعبير، والاحتجاج المنظم والمسؤول كظهور من مظاهر الديمقراطية.

السيد الرئيس،

أحياناً نجد أن المجالات التي توجد تحت السلطة والتدبير المباشر للحكومة، أرحم من مجالات تحت إشراف مؤسسات عمومية وشركات مختلطة، أسواق مثال صارخ وهو مثال شركة اتصالات المغرب التي لازالت الدولة تملك أكثر من 30% من رأسمالها، أي حوالي 32% من رأسمالها، لقد ابتاعت هذه الشركة مؤخراً 51% من شركة اتصالات مالي، وقبلها وبنفس النسب من شركة الكابون، وشركة بوركينافاصو، وشركة موريتانيا، رقم أعمالها تجاوز 28 مليار، أرباحها تجاوزت 8 مليار، بالمقابل نجد أن نحن في 20 يناير والمستخدمون لم يتوصلوا بعد بمنحهم السنوية،

من نوعها، فالحكومة تضل غير معنية، ولم تف حتى بوعودها التي قدمتها هنا في البرلمان لاستقبال المعنيات بالأمر ونحن في آخر يوم من هذه الدورة. وإذا كان هذا حال المعطلين ومختلف خريجي المعاهد ومؤسسات التكوين، فإن أوضاع التشغيل والعاملين والموظفين ليست أحسن حال، فتباشير الإضرابات تلوح اليوم هنا وهناك، وتزداد الصورة قتامة إذا أدركنا ما يحدث حالا في قطاع حساس مثل القطب الإعلامي من توتر واحتجاجات من طرف المهنيين والإعلاميين والتقنيين على أوضاعهم المزرية، مما أثر مباشرة على المنتج الإعلامي الذي نتلقاه في بيوتنا.

فالإدارة المسؤولة لا تتجاوب مع الدعوات للحوار، حيث اضطر العاملون والصحافيون إلى تنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر الإذاعة والتلفزة ولا حياة لمن تنادي، خاصة وأن المشاكل العالقة بهذه المؤسسة لا تتطلب أي اعتماد مالي سوى حسن التدبير والحكمة الرشيدة، فكيف يعقل لمؤسسة إعلامية من هذا الحجم أن تظل رهينة قانون أساسي مؤقت، ودفتر تحملات لم يتم إشراك أي أحد في وضعه؟

كيف يعقل أن تنصرف القناة في أموال طائلة وبطاقم إداري بلغ أزيد من 130 مسؤول منهم 48 مدير، ضمنهم من لا تطأ أقدامهم مقر المؤسسة، ومنهم ما هو مدير فقط على نفسه وكرسيه؟

وكيف يعقل أن تستغني إدارة القناة عن خدمات ما يقارب 40 إطار صحفي، من منتجين ومحررين وإحالتهم على العطالة الإجبارية وفي المقابل يتم اللجوء إلى شركات الإنتاج الخاصة إلى جانب إعادة المستفيدين من المغادرة الطوعية من التوافذ بعدما خرجوا من الأبواب؟

هذه بعض مظاهر الأزمة داخل هذا القطاع الحيوي وغيرها كثير، وهو ما دفعنا لطلب عقد لجنة للتعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر، لتسليط الضوء أكثر على وضعية هذا القطاع الاستراتيجي ولتفصيل النقاش حوله مع الوزير المعني.

شكرا السيد الرئيس، ومعذرة إن أطلت.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الفريق، طلب الإحاطة الثاني وارد من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، فليتولى السيد رئيس الفريق، السي فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

استنادا إلى مقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أتوجه إليكم ومن خلالكم إلى الرأي العام الوطني بإحاطة علما في تقديرنا، أنها تتوفر على كل المواصفات الضرورية، الذي يفرضها النظام الداخلي، يتعلق الأمر بالقرارات النضالية التي اتخذتها الفيدرالية الديمقراطية للشغل، بتنسيق مع بعض المركزيات، الاتحاد النقابي للموظفين، المنظمة الديمقراطية

الضيف، طبقت علينا زيادات موهلة بررتها آنذاك بأن السوق العالمية هي المسؤولة عن هذا الارتفاع، والآن وكل المواد بدون استثناء عرفت انخفاضاً مهماً، حيث فقدت 50 إلى 70% من ثمنها في السوق العالمية، فبرميل البترول أصبح أقل من 40 دولار، وزيت المائدة 700 دولار، القمح 400 دولار.

السيد الرئيس،

هل انعكس انخفاض هذه الأثمان عالمياً على السوق الوطنية؟ بالطبع لا ثم لا، إننا ننظر جواباً من الحكومة وعليها أن تراعي ظروف المغاربة وتخفف الضرر البالغ الذي أصاب المواطنين وأن ترأف بهم وترحم بهم وهذا واجبها الأول.

السيد الرئيس،

حتى لا أطيل لقد ذكرنا الحكومة في أكثر من مناسبة بخطورة هذا الأمر، أما أن تطالعنا الصحف عن احتمال زيادة مرتقبة في ثمن المحروقات في الأشهر المقبلة، بدعوى أنها نظيفة وتحافظ على البيئة، فهذا غير مقبول ولا معقول، ونحن لن نقبله وسنعمل بكل الوسائل التعبيرية المتاحة والمشروعة لنعبر عن عدم رضانا ورفضنا لأية زيادة، مهما كان نوعها، ومهما كان مبررها، ومهما اختلف مصدرها.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد رئيس اللجنة، معذرة فرئيس الفريق هو السي مبارك السباعي.

الإحاطة الرابعة والأخيرة، وردت من فريق الاتحاد الدستوري، فالكلمة للسيد الرئيس إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس.

أولاً أتمنى لك التوفيق في هذه المهمة، السيد الرئيس، بانتخابكم رئيساً على هذه المؤسسة، كنتمنى من الله سبحانه وتعالى أنه يوفقكم في هذه المهمة هذه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

تحدثنا سابقاً ونهنا الحكومة لكل الممارسات الغير القانونية والتي اعتبرناها احتيالا على المواطنين وتمثل:

أولاً، تكلمنا على النصب والاحتيال الذي تمارسه اتصالات المغرب على المشاركين في الهاتف النقال، الذين يتوصلون برسائل قصيرة من الياصيب، على أساس أنهم ربحوا أو فازوا بالسيارات أو مبالغ مالية، ولا

هذه المنح السنوية الهزيلة التي لم تعرف تغييراً منذ 98، في حين أن مدير جهوي حصل على 100 مليون سنتيم برسم منحة سنة 2007 والمندوب الإقليمي حصل على 20 مليون سنتيم.

إن منطق الغابة هو السائد داخل هذه المقابلة، فالحق النقابي لا وجود له إلا لمن رحم ربك، الترقية تم إقبارها منذ سنة 2004، الأعمال الاجتماعية صارت في خبر كان حتى أن جمعية الأعمال الاجتماعية لاتصالات المغرب، تتسول المنح لدى وزارة الشباب والرياضة.

من هذا المنبر، نريد أن نطلعكم على أن هذه المؤسسة التي يغري مظهرها بأنها مؤسسة حديثة، مؤسسة قادرة على استيعاب التحولات الجديدة التي يشهدها المجال السياسي المغربي، لازالت يحكمها منطق الغابة ومنطق السلطة ومنطق القوة والضحية الأكبر هم مستخدموها.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد رئيس الفريق، الإحاطة الثالثة وردت من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، للسيد رئيس الفريق مولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

بداية نهنئ السيد الرئيس بالثقة التي حصل عليها من طرف زملائه، ومصادقية وقوة هذا المجلس تكمن في الأغلبية ولكن في المعارضة كذلك، السيد الرئيس، مهما يكن، السيد الرئيس، احنا نشهد لك بالمرودة والخلق الكريم.

طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ونيابة عن زملائي، أحيط المجلس علماً بقضية طارئة تتعلق بجميع المغاربة وخاصة الفئات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة الدخل، هذه القضية الطارئة هي موجة الغلاء التي نخرت القدرة الشرائية للمواطنين وأضعفت مستواهم الاجتماعي، الذي كان قبل هشا وأصبح اليوم في مستوى لا يطاق، حيث بات من البديهي أن التماسك الاجتماعي مهدد في بلادنا، وقد نهنا الحكومة في مغبة هذا الغلاء، ومن الصمت المريب لوزارة الشؤون الاقتصادية والعمامة ولكن لا حياة لمن تنادي، كما قال زميلي:

أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي.

ونار لنفخت فيها أضاءت ولكنك تنفخ في الرماد

السيد الرئيس،

لم نفهم سياسة حكومتنا، وهي التي جاءت لتنهض بالشؤون الاجتماعية كما صرح السيد الوزير الأول هنا، فالأسعار حينما اشتعلت في بداية

تميز الشركة المعنية بين القاصرين والراشدين في ذلك، ومعلوم أن المادة 3 من قانون اليانصيب تمنع هذه الألعاب على الأطفال القاصرين.

ثانيا، طرحنا السيد الرئيس سؤال شفوي، حول مراقبة الحكومة للفوترة التي تقوم بها هذه الشركات خصوصا الماء والكهرباء، الذي أثار احتجاجات المواطنين وآخرها كانت بطنجة، على ارتفاع أسعار وفواتير شركة أمانديس، ورغم هذه التنبيهات فالحكومة نائمة ولم تحرك ساكنا لحماية المواطن المغربي، من إحتيالات هذه الشركات مما شجعها على المزيد من استهداف القدرة الشرائية للمواطنين.

الآن السيد الرئيس،

خلال سنتين لقد رفعت اتصالات المغرب من قيمة الاشتراك في الهاتف الثابت، بما يفوق 20 درهم لكل مشارك، دون استشارتهم أو حتى إشعارهم بذلك، إذ فوجئ المواطنون بزيادات غير محتملة أصبحوا مطالبون بأدائها، رغم أن هناك عقود لمدة سنتين، فالزبون لا يملك الحق في إلغاء الاشتراك إلا بعد نهاية السنتين، والشركة تستغل هذا الالتزام بالزيادات، ونحن نقول للحكومة أن الزيادات والارتفاع الصاروخي للأسعار، وهذا الشيء راه تكلمنا عليه في الإحاطات الصيانة اللي دازت وتكلموا عليه الإخوان الآن، الذي تلتهم به فئات الفقيرة والمعوزة والمتوسطة أيضا، أصبحت واقعا مريرا ولا تحرك الحكومة لردع هذه الحالات من النصب والاحتيال على المواطنين.

الآن أصبحنا نطرح سؤالا كبيرا وعميقا، ما هي مسؤولية الحكومة؟

هل هو حماية المواطن والمحافظة على قدرته الشرائية، أم حماية القاصرين من التغير بهم والتحايل عليهم؟ أليست للحكومة المسؤولية في مراقبة رياضال وأمانديس واتصالات المغرب؟

أم أن الحكومة التي أطنبت في الحديث الآن عن حصيلتها خلال هذه السورة التشريعية، ولم تترك مجالا إلا واستغلته لتلميع صورتها، في حين أن الواقع هو أنها تركت المواطنين عرضة لكل أشكال النصب والاحتيال، زائد الارتفاعات المهولة لأسعار المحروقات، والإخوان راه تكلموا عليها السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن ننقل إلى معالجة الأسئلة وهي ثمانية، موجهة للقطاعات التالية:

التجهيز، النقل، الاتصال، الثقافة، الشؤون الاقتصادية والعامه، كتابة الدولة المكلفة بالماء.

أول سؤال أستهل به هذه الجلسة هو للسيد وزير التجهيز والنقل، حول سياسة الوزارة في مجال النقل الجوي، للمستشارين المحترمين السادة: السيد محمد طلحة، خيري بلخير، الحبيب لعلي، الحسين أشنكلي، لحسن

بيجديكن، عبد المالك لعرج، حبيب نواس، مولاي محمد المسعودي، محمد بوهريز، عبد الرحيم العاني، عبد القادر سلامة، إبراهيم الحب، لحسن العواني، أحمد الكور، أحمد الديوني، محمد اطريش، محمد العقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، عابد الشكايل، الحو المربوح، محمد بلحسان، محمد البوجادي، عبد السلام بلقشور، علال عزويوني، يتولى أحد السادة المستشارين بسط السؤال.

لا أحد، يؤجل إلى آخر الحصة إذا التحق بنا صاحب السؤال.

السؤال الثاني، هو كذلك موجه لوزارة التجهيز والنقل، حول وضعية الطرق بالأقاليم الجنوبية، للمستشارين المحترمين: السيد المهدي زركو، إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي لغرابية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النواوي، أحمد التوزي ومحمد تاضومانت، فليتولى أحد السادة.. تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، رغم الجهود المبذولة من طرف الوزارة، بغية المحافظة على الرصيد الطريقي من خلال صيانة وتحسين الشبكة الطرقية وملائمة هذه الشبكة مع تطور حركة السير لتخفيض كلفة استغلال العربات، وكذا تسريع فك العزلة عن الساكنة القروية، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية خاصة بأقاليمنا الجنوبية، والتي مازلت تعاني من قلة الطرق وعدم الاهتمام بالرصيد المتواجد، خاصة فيما يتعلق بتقوية وتكسية قوارع الطرق وتحسين حالة الشبكة الطرقية.

لكل هذا نسألكم السيد الوزير، عن البرنامج التي تنوي الوزارة القيام به، من أجل تحسين حالة الشبكة الطرقية بأقاليمنا الجنوبية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الوزير لك الكلمة.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا السؤال، أريد أن أستحضر بعض المحطات المهمة التي عرفها بناء وتشيد الشبكات الطرقية في الأقاليم الجنوبية، فإلى رجعتنا إلى 1975 لا بد ما نذكروا بأن ذلك الوقت كانت شبكة الطرق، في ذلك

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، تعقيب لأحد المستشارين.

المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا تكلمتوا على الطريق ما قبل 75، أنا أقول لك الطريق ما قبل 75 شبه منعدمة ما كايناش الطريق كاع نهائيا، ما كاينش لا 70 كلم، لأن حالة الاستعمار هي هذي.

حنا طرحنا لكم السؤال السيد الوزير عن الصيانة، فعلا كانت هناك طرق ولكن ما تنساش بأن هذه 30 سنة الطريق الوطنية رقم 1 واللي كتربط بين كلميم والداخلة، ومن الداخلة للحدود الموريتانية أكثر من 1600 كلم تقريبا الآن غير صالحة تماما، تماما السيد الوزير نقول عنها غير صالحة والناس كتعاني منها وتشتكي منها، وهناك عدة طرق أخرى بالنسبة لإقليم طاطا كاين طريق آقا، إنتتيك، ألكوم تليت، آقا واد درعة، وهاد آقا واد درعة الساكنة دبال طاطا تعتمد أساسا على واد درعة والطريق ما كايناش، الطريق قليل وحنا بغيناكم تشوفوا هذا الطريق.

كذلك أسا البيرات اللي هي مبرجة شحال هادي وما فات تعدلت، هذه الطريق المهمة الأساسية اللي هي كلميم الداخلة، 1600 كلم، معالي الوزير تقريبا أصبحت غير صالحة تماما، هناك حوادث السير، هناك مشاكل وكتعرفوا بأن هي الطريق الرئيسية اللي كتربط بين الشمال والجنوب، وكتعرفوا بأن أغلب الاستثمارات أو السلع من الجنوب كيطلع الأساك، من هنا كتمشي الخضر والشاحنات، واللي كيمشي فيها ضحية هي سيارة الأجرة اللي يوميا حوادث السير والناس كتعاني منها، كذلك هناك بوكراع كمت زهور.

أما إقليم السارة السيد الوزير، واللي كنا طرحناه عليكم سابقا، فهناك مشروع مهم وأقول أنه مهم جدا، واللي هو 407 كلم في إقليم السارة واللي فيه ما يناهز 23 مليار سنتيم واللي الآن الأشغال قائمة به، وتقريبا غادي نهنتكم على ذاك المشروع اللي قايم بالسارة لا سيما الطريق الرابطة بين السارة، الحوزة، الجديرة، المحبس، تندوف، هاذ الطريق مهمة وبديتوا في الشطر الأول، وحنا بغيناكم تكملوها لأنها غادي تكون طريقة أخرى في الناحية الشرقية.

كذلك السارة، أمكالة الحدود الموريتانية حتى هي طريق ونظن ما عندكم مشكلة فيها ولكن خصكم تسرعوا بالإنجاز دبالها.

السيد الوزير،

الإشكالية عندكم السيد الوزير والحكومة خصها تنقل لعين المكان، أغلب الوزراء الآن كيمشوا للجنوب كيمشوا في الطائرات، الطريق ما هم جايين كاع خبارها، نعطيك مثال 25 كلم اللي دارت الوكالة، وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية واللي من هذا المنبر يمكن لي نشيد ونهني السيد مدير

الوقت، في جميع الأقاليم الجنوبية تصل فقط إلى 70 كلم، يعني الشبكة التي تتلاءم أو تستوفي للشروط الهندسية المعمول بها في ذلك الوقت، 70 كلم فقط يعني في فترة استرجاع الأقاليم الصحراوية، من بعد هذا التاريخ انطلق المغرب في تشييد شبكة للأقاليم الجنوبية من طاطا، كلميم، أسا الزاك، الداخلة، السارة، العيون، بوجدور، طانطان إلى غير ذلك بطرق حديثة ومتطورة تؤمن تنقلات الأشخاص والبضائع في هذه الأقاليم.

مثلا في سنة 1987 كانت بلغت هذه الشبكة أو بلغ الطول ديالها 1400 كلم مقارنة مع 70 كلم، 12 عام ما قبل، كتشوفو هنا التطور الكبير اللي عرفته في ذلك الفترة، إلى شفا في الفترة ما بين 1975 إلى 2007 تم إنجاز وصيانة ما يفوق عن 3000 كلم بمبلغ مالي بلغ 3 مليار و 200 مليون درهم، إلى بغينا نشوفوا حالة هذه الطرق، نسبة هذه الطرق اللي هي في حالة حسنة أو جيدة كنوصل 75%، في حين أنه هذا المؤشر بالنسبة للشبكة الوطنية تيوصل إلى 60%، وبالتالي كيمكن القول على أن الشبكة أو حالة الطرق في الأقاليم الجنوبية هي أحسن ب 15 نقط من معدل باقي الشبكة في باقي الأقاليم.

إلى بغينا نعطيو بعض الإحصائيات على الطول الحالي لشبكة الطرق في الأقاليم الجنوبية، كيوصل هذا الطول إلى 3581 أعني شبكة الطرق اللي هي معبدة وكتوفر على 520 منشأة فنية.

إلى تكلمنا على الاستغلال لهذه الطرق، إشارة إلى أن هذه الطرق فيها ظاهرة وجود الرمال وتنقل الكثبان الرملية عبر هذه الطرق، وكتستدعي عمليات مهمة من طرف الوزارة لتمكين من فك هذه الطرق وفتحها أمام حركة السير بعملية إزاحة هذه الرمال، اللي كتشمل أكثر من 1000 كلم سنويا في فترات معينة خصوصا بين شهر أبريل ونوفمبر.

أما إلى تكلمنا على البرامج المستقبلية اللي كنين الإرادة دبال حكومة صاحب الجلالة في توسيع هذه الشبكة وفي تحسينها حتى تتلاءم مع تطور هاته المنطقة، فالبرنامج ما بين 2008 و2012 التكلفة ديالو هي مليار و700 مليون درهم، هذا البرنامج تيمم 2832 كلم، برنامج واسع جدا، بما فيه التقوية أو التكسية والتوسيع والبناء والتهيئة والمنشآت الفنية، وعدد الكيلومترات المعني بهذه الطرق هو كالتالي:

163 كلم من التقوية؛

347 كلم من إعادة التكسية؛

توسيع 124 كلم؛

بناء 1003 دبال كلم و836 للتهيئة.

ثم فيما يخص المنشآت الفنية، 7 وحدات يحتوي عليها هذا البرنامج. فتلكم هي الخطوط العريضة لا ما تم القيام به منذ استرجاع الأقاليم الصحراوية، ولا في السنوات الأخيرة ولا البرامج المستقبلية ما بين 2008-2012.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل كذلك، في موضوع النقل المزدوج، للسادة المستشارين المحترمين السادة: سعيد التداوي، إدريس مروان، محمد فضيلي، حسن القيشوحي، حسن أونغلياست، عبد القادر قوضاض، محمد لكبوري، إدريس الحسني، عياد الطيبي، لحسن بوعود، عبد الحميد السعدواي، الهاشمي السموني، لحسن أمزوغ، إبراهيم فضلي، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الرحيم الشرفاوي، عبد المجيد الحنكاري، حسن أبو العز وإبراهيم أبو زيد، فالسؤال لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يعتبر النقل المزدوج إحدى الوسائل المهمة لفك العزلة عن العالم القروي، ولقد كان له أثار إيجابية في التخفيف من أعباء المواطنين من انعدام وسائل النقل وخاصة بالجماعات القروية، إلا أن إسناد الرخص، هذا الرخص دبال النقل المزدوج، لأشخاص خارج الجماعات المحلية بالخصوص الجماعات القروية يجعل خدمات هذا النوع من النقل يعرف اضطرابا ولا يؤدي وظيفته المتوخاة منه في أحسن الظروف.

وإذا ما أردنا الرقي بخدمات النقل التي يعاني منها عادة المواطنين وخاصة في مناسبات الأعياد والعطل وبعض المناسبات الوطنية، فإنه يتعين على الوزارة الوصية في منح الرخص إلى الأشخاص القاطنين بالجماعات المعنية، ولما لا تشجع المقاولين الشباب في هذا الصنف من الخدمات، أنا كنعرف السيد الوزير بأن النقل المزدوج هو مهم في الجماعات لأن ما كينش فيها النقل الآخر وهي كتفك العزلة، وكأين هناك صعوبات في الطرقات إلا أن من اللي كينعطاو الرخص لبعض الناس اللي ما كيكونش من هاذوك الجماعات ولا من هذيك المناطق ما كيكونش واحد الاهتمام به، و كتكثر الظاهرة بزاف دبال الخطيف دبال البلايص وكأيدي بعض الخطرات بعض حوادث السير اللي كتكون مؤلمة وحتى المتابع فيها ما كيكونش واضح.

إذن من هذا المنطلق، السيد الوزير، نود مساءلتكم: هل هناك من

تقييم لنتائج خدمات النقل المزدوج بالجماعات القروية؟

والسؤال الآخر: هل هناك من معايير موضوعية تستند عليها الحكومة

من أجل منح هذه الرخص؟

وشكرا.

الوكالة والعاملين معه، 25 كلم بين العيون والشاطئ على أحسن ما يرام ولكن أشداهما؟ لأن لا المدير دبال الوكالة ولا الأطر كلهم رغم أن المقر موجود في الرباط، كلهم الآن في الجنوب ويتنقلوا لا من المدير ولا من الأطر اللي معه يتنقل من طاطا حتى أوسرد، وهذا هو المهم.

السيد الوزير،

بغيناكم تمشيوا لعين المكان، وبغيناكم أنت شخصيا تمشي مع البر باش تشوف الطريق اللي قلت لك. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير تعقيب عن التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بما أنه السؤال تخصص أكثر للصيانة الطرقية كما جاء في التعقيب، لو جاء السؤال خصيصا في البداية حول الصيانة الطرقية، ربما قد أجبت بتفاصيل إضافية في جوابي الأول لكن نحبب بعض المعطيات في البرامج المستقبلية 2008-2012، يعني الصيانة الطرقية في الأقاليم الجنوبية عتشمم 350 كلم، الطريق الوطنية رقم 1 أو باقي الطرق هو هذا حكم سريع أن يقال على أنه غير صالحة بتاتا، 1600 كلم كئامن حاليا النشاط بين الشمال والجنوب والمئات دبال العربات ودبال الشاحنات اللي كتربط ما بين شمال المغرب وجنوبه وموريتانيا والسنغال تمر يوميا على هذه الطريق وهي في ظروف يعني حسنة، بطبيعة الحال، نقول لك على أنه ما كينش العام اللي ما كتبرمج في ذلك الطريق صيانة أحد المقاطع المرتبطة بهذا المحور الأساسي، إلى تسمى طريق وطنية رقم 1 فيحظى بطبيعة الحال بأول الأولويات.

فيما يخص باقي الطرقات، كئشير إلى أنه ما كيمكناش ندخلو في تفاصيل كل طريق، وكنقول للسيد المستشار المحترم، على أي كانت لي الفرصة أن أزور جميع هذه الطرقات شخصيا، لأن في مهامي السابقة كنت مديرا للطرق وبالتالي كانت لي فرصة أن لا أذهب إلى الأقاليم الجنوبية فقط بالطائرة ولكن تجولت هدوك الطرق كلها شخصيا وأعرفها شخصيا، بطبيعة الحال إدارة لها طاقم من المديرين ومن المسؤولين اللي كينجولوها واللي كيدروها اللي كذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

لكن فيما يخص التصور، بغيت نشير هنا فقط أنه عقدنا جلسة عمل على إثر اجتماع للجنة الملكية الاستشارية لشؤون الأقاليم الصحراوية، وكنا حددنا فيها جميع بطريقة تشاورية وبعد حوار طويل جميع الأفق، اللي غادي تعرفها شبكة دبال الطرق الجنوبية على إثر البرامج التي تقودها حكومة صاحب الجلالة، في تنفيذ هذه البرامج، وكل هذه الطرقات اللي تكلمت عليها كلها داخلة في هذه الشبكة وفي هذا المخطط على الآفاق البعيدة، وكل سنة سننجز إن شاء الله شق من هذه الطرقات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فإشكالية النقل القروي هي إشكالية مركبة، وصحيح أننا يمكن نغولو كثيرا على هذا الحل اللي هو النقل المزروح.

أولا أجب بطريقة واضحة على الشق الأول من السؤال، حيث جاء في السؤال السيد المستشار على أن تعطى الرخص لأشخاص خارجين على المنطقة اللي فيها الرخصة، أقول على أنه منذ سنة 2004 عدنا النظر في المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تسليم هذه الرخص، وهذه المعايير فيها أحد المعايير اللي كايته هي أنه الشخص اللي كيطلب هذه الرخصة لا بد أن ينحدر من المحل أو من الإقليم الذي يطلب فيه هذه الرخصة.

ومنذ سنة 2004 اللي خرجنا فيها واحد الدورية لم يسبق لنا أننا أعطينا رخصة شي حد من خارج الإقليم ديالو، كيجيونا طلبات كثيرة، أحيانا أشخاص غير مقيمين حتى في المغرب ولكن كزفوضها دائما، فبالتالي المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار هي كالتالي:

هي أنه الشخص اللي خصو يكون موجود بالإقليم، ينحدر من الإقليم وكنتطبقوه بطريقة صارمة منذ سنة 2004.

تتعطيو الأسبقية لأصحاب النقل ما يسمى بالنقل السري، هاذ الناس اللي كيدروا النقل حاليا وما عندهومش الرخص ما خصناش نقصيوهم، كيخصنا ندخلوهم داخل إطار منظم وبالتالي كنعطيوهم الأسبقية، ثم تعطيوهم الأسبقية للشباب العاطل ديال المنطقة، طبعا طبقا لاقتراحكم وهذا تنطبقوه منذ سنة 2004.

وأخيرا كشرطو على أنه خط للنقل كيخصو يكون النقل حقيقة قروي، ما يكونش على طريق وطنية أو كيربط ما بين مدينة وجاعة حضرية، خاص يكون عندو الطابع القروي.

ثم الشرط الأخير، وهاذ الشئ تنطبقوه منذ سنة 2004، تمنعو الاستغلال بطريقة غير مباشرة، يعني واحد يأخذ الرخصة ويكرها ويمشي يرتاح، كيخصو يشغلها هو راسو، يجيب الحافلة ويشغلها هو لراسو، يعني باش ما يكونش تطبيق اقتصاد ديال الربح، واحد كيشغل والآخر تيتخلص.

وبالتالي هذه هي الشروط اللي كنتطبقوها منذ سنة 2004، وكنشير إلى أن لا تطبق إلا هذه الشروط. يعني قبل سنة 2004 كانت تعطى أولا تعطى حسب معايير أخرى، الآن تعطى بطريقة يعني واضحة كلما توفرت هذه الشروط، يعني كايين فيها واحد النوع ديال التحريف إلى كانت هاذ الشروط يعني اللجنة اللي تبتت في هذه الأمور تعطي الموافقة بناء على هذه التعليمات.

تبقى على أن هناك نقص، هناك مشاكل لازالت عالقة في هذا الأمر هذا، فكنبحثو الآن عبر دراسات ميدانية، لا أريد أن أدخل فيها لأن المواضيع التي ستتداخل فيها هذه الدراسات هي شيئا ما طويلة للتقديم، لكن بالرغم من هذه الإجراءات الأولية اللي قننا بها لازلنا نجد عدد من الإختلالات في مجال النقل القروي، فسنقومها إن شاء الله بناء على الدراسة التي تكلمت عليها، ومن ضمن الأمور اللي كنبحثو فيها هو أن نبحت على حلول تنظيمية تتلاءم مع مثل هذا النشاط ديال الأنشطة، وخصوصا كل ما يقرب من النشاط الاقتصادي الاجتماعي والتعاونيات لضبط مستوى أدنى من الهيكلة لمثل هذه الأنشطة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

معالي الوزير،

كل ما سمعناه منكم أولا وقبل كل شيء، ياريت هاذ الشئ اللي قلتو يكون كايين، أنا بكل صراحة معالي الوزير، منذ 2004 اسمعنا منكم أنكم ما عطيتوش شي رخص للناس اللي هما ما تمثلوش الجماعات اللي هما تيعيشوا فيها.

أنا نعطيك، معالي الوزير، من 2004 إلى 2005 ومن 2005 إلى 2006 إقليم كرسيف، إقليم تاونات، الشاون، شمال ديال الناس اللي هما ماشي من المنطقة وعطيتهم الرخص وتنتحمل المسؤولية معالي الوزير إلى قلتها لكم، حنا ماشي ضد الناس ما تاخذش الرخص، لا الله يعاونهم ولكن يكونوا بالنفع، يكونوا الناس اللي في البادية، اللي في الدواور، اللي مكرفصين في الأعياد ومكرفصين في الأيام اللي في رمضان اللي هو كيكون صعب على جميع المواطنين وتيجبروا صعوبات في هذا النقل.

هذا النقل شكون تياخذوه؟ تياخذوه الناس اللي هما يعني غير عندهم زايد، آش تيديروا؟ تياخذوهم على أسماء ديال النساء ديالهم، النساء ديالهم ما تمشيوش هما يسوقوا تيكريوهم، اشكون تيستغلهم؟ تيستغلوهم الناس اللي هما ميستحقوهمش، أما الناس اللي تيسكنوا في الجماعات، وما تمشيوش بعيد غير في نواحي الرمان، وغير في النواحي ديال شيشاوة محتاجين وممتنعطيوهمش أمعالي الوزير مع كل أسف.

أنا اللي تنتساءل إلى يومنا هذا، بغيت نعرف من 2004 إلى يومنا هذا شمال ديال الرخص اعطيتو؟ أنا بعد تنتساءل أن هذه الرخص اللي اعطيتو يعني الأكثرية فيهم اخداوهم الناس اللي ماشي، اللي تمشيو للدواوير فين ساكنين أو في الجماعات، أنا ما غاديش نقول لك الأسماء ما غديش نعطيك ذاك الشئ تدريجيا، واحنا مستعدين كحرق الحركة اللي هو في المعارضة باش نجلسو معك أمعالي الوزير، إلى قبلتنا نجلسو معك،

ولا ما شي شكون هذا، بواحد الطريقة أفقية، ولا ابغيتو تجبو تفتشوا في هذا الأمر أنا أرحب بكم في أي وقت.

ولكن بالرغم من ذلك، نقول لك نقطة أخرى على هاذ 2600 رخصة اللي كاينة الآن تقريبا، النصف ديالها ما تيتشغلش، علاش متيتشغلش؟ لأن العديد من الناس ولو ينحدرون من المنطقة، ولو من الشباب العاطل، يطلبون هذه الرخص والنية ديالهم هي الكراء، ملي تيشوفوا في الأخير أن ملي تيجيو للوزارة وتطلبوا باش يكربو، ما تيتكوش باش يشغلو هاذيك الرخص بلا كراء، وبالتالي تيحطوا هاذيك الرخصة لذوي حقتها، لمن يستطيع أن يأتي بحافلة وليشغلها.

هذه هي المعايير، باش تنشغلو هذه العملية، وما زال تنقول بأنه النقل القروي فيه عدد من المشاكل، وما زال فيه دراسة عميقة باش نحسن الوضعية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

أصحاب السؤال الأول، هل أتم مستعدون لطرحة؟ نعم، معذرة السيد الوزير كنا قد أخرنا السؤال إلى آخر.. الأسئلة الموجهة إليكم، فليتولى أحد السادة المستشارين طرح السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، تفضل السيد عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أتم تعلمون أن قطاع النقل الجوي أحد أهم روافد تنشيط الاقتصاد الوطني عموما، والقطاع السياحي خصوصا، ووسيلة فاعلة في تدبير الوقت واختصار المسافات، إلا أن السيد الوزير الملاحظ هو الزيادة التي تعرفها تذاكر بعض الرحلات الداخلية والخارجية التي عرفت تزايدا ملحوظا، وهاذ ما يتنافى مع سياسة الحكومة في مجال السياحة وتحقيق سياسة العشر ملايين سائح، بالإضافة إلى مساهمة هذه الشركة في جلب الاستثمارات.

السيد الوزير، لذا نسألكم عن سياسة الوزارة بخصوص هذا القطاع والتشجيع على الإقبال عليه.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص النقل الجوي، غادي نتكلم على شقين:

ونوضحو لك ونعطيوكم الرخص اللي تعطات من 2004 اللي قلتبو انما ما اعطيتوشاي إلى يومنا هذا، وعند من هما؟ وشكون اللي تيتستعلوهم؟ وشكون اللي ضايغ؟ العالم القروي.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا المستشار المحترم، السيد الوزير تعقيب على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

تأكد في هذا التعقيب على أنه منذ سنة 2004 لم يسبق لنا أننا أعطينا رخص التي لا تحترم المعايير التي حددناها في الدورية التي نشرت في سنة 2004، ومن ضمن هذه المعايير أن الشخص يجب أن يكون منحدرًا من الإقليم، لم أقل الجماعة، إذا كانت الرخصة فكريسيف تيصح يكون الشخص كينحدر وعندو عنوان البطاقة الوطنية ديالو في كريسيف، إلى عندهم حالات اللي كتعارض مع اللي تنقول كنتطلب منكم باش تجيبوها لي الآن ماشي من بعد، الآن باش نبت فيها الآن، الآن ما تقولوش أحكام مسبقة من هذا النوع، اللي تنقول أنا، لم يسبق لنا أننا أعطينا رخص اللي متتوفرش فيها يعني الشروط اللي حددناها في الدورية وما كاينش، فقط أعطيني غير مثال واحد، إذن إلى ما كاينش يعني على أنني صادق في كلامي.

ثم ما كاينش غير فقط هذا المعيار لأن يمكن يكون امرأة لا تعمل إلى غير ذلك، تيصحها تشغل، تيصح هذا الشخص يشغل هو هذاك الرخصة، ثم تعطيوه الأسبقية لما يسمى بالخطافة أو ما يسمى بأصحاب النقل القروي أو ما يسمى بأصحاب النقل السري باش ندجوهم، وهذا طلب من مجلسكم ومن مجلس النواب ومن كل من يتدخل في هذا الأمر، باش ندمج هاذ الناس أو ما نقصيوهمش، ثم تعطي الأسبقية للشباب العاطل بالمنطقة.

هذه هي المعايير اللي تطبق وتطبق حرفيا والدليل على ذلك وغادي نجابوك على الشطر الثاني من السؤال، قلت ابغينا نعرفو اشحال من رخص تعطات؟ ما عنديش الرقم منذ 2004، عندي الرقم منذ 2002، اللي تحملت فيه المسؤولية في هذه الوزارة، منذ 2002 سلمنا تقريبا 1300 رخصة ديال النقل المزدوج والإشارة هنا أشنا هي؟ هي على 1300 رخصة على شحال المبلغ الإجمالي، أو العدد الإجمالي ديال الرخص اللي تعطت منذ الثمانينات؟ 2600، أشنو هي الفكرة وراء هذا؟ هي أنه في خمس أو ست سنوات من 2002 إلى اليوم تعطي النصف ديال العدد الكامل ديال الرخص، أشنو هو المغزى وراء هذا؟ هو أننا عممنا كل من يطلب الرخصة وتتوفر فيها الشروط تنعطيوه، ما فيهاش المزاجية أو أعطي لهذا ولدو ولا لهذا، كين التعميم كين التحرير، كين الوضوح، كين الاحترام ديال الضوابط وديال المعايير، تعطي الرخصة بدون دراسة، اشكون هذا

المستشار السيد عابد شكيل:

كل ما جتم به، وهذا شيء مهم ونتمنى لهذه الشركة النجاح، كما نطلب منكم أن تراعى أشياء أخرى ألا وهي الخدمات الداخلية، فعلا نحن نعزز بالشركة الوطنية ونعزز بما تقوم به، إلا أن مرارا نلاحظ كما يلاحظ السياح نقص مقارنة مع شركة أخرى، فلنا فيكم الثقة حتى نكون في مستوى المسافرين، كانوا أجنب أو وطنيين. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد وزير التجهيز والنقل على مساهمته، وننتقل إلى وزارة الاتصال في سؤال حول واقع الفضاء السمعي البصري، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الغني مكاي، عبد الكبير برقية، عبد الحميد بلليل، محمد كرمين، تيتي العلوي، الطاهر الفيلاي، عبد العزيز عزايي، خديجة الزومي، كافي الشراط، محمد السوسي، المصطفى القاسمي، فليتولى أحد السادة المستشارين بسط السؤال.

المستشار السيد عبد الغني المكاي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر الإعلام رافدا أساسيا من روافد التنمية، وذلك لما يجسد من أدوار طلائعية في تقدم المجتمع في جميع تجلياته، وذلك باستطاعته أن يحوز بقوة مكانته كسلطة رابعة لا غنى عنها، إلا أن منتج إعلامنا الوطني، لازال يحتاج إلى بعض الإصلاحات ليرقى إلى مستوى تطلعات الرأي العام الوطني، إذ أن جل الأبحاث والدراسات توضح أن نسبة 35% من المشاهدين يختارون القنوات الدولية غير المغربية، و25% يشاهدون القناة الأولى، بينما 40% يتابعون برامج القناة الثانية، وترتبط هذه الوضعية بنذرة الإنتاج المحلي الجديد مما يزيد الوضع تأزما، هو الفرق الشاسع بين الحصول الفعلي للمحتلين التلفزيونيين، إضافة إلى غياب المنطق التجاري في تدبير الأنشطة ذات المصلحة العامة.

لذا نساألكم السيد الوزير المحترم:

أولا، ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحسين جودة المنتج الإعلامي المحلي، في أفق استقطاب أكبر نسبة من المشاهدين داخل أو خارج الوطن؟.

ثانيا، هل في نية الحكومة التفكير في فتح آفاق أخرى للمساهمة في تنويع مجال السمعي البصري بما يخدم التعدد الثقافي والإعلامي لبلادنا؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الاتصال المحترم.

الشق الأول هو النقل الجوي الدولي، اللي عرف منذ سنة 2004 سياسة التحرير اللي كانت سياسة ناهجة بكل المقاييس واللي كنتعطي فقط رقم واحد، اللي بغيت نشير لو اليوم هو أنه شركة على 2 اللي تتجي للمغرب اليوم جات بعد التحرير لأنه لولا هذا التحرير لما كان عدد الشركات ديال النقل الجوي اللي كتقصد المغرب هو نصف العدد اللي هو موجود اليوم، بكل ما يترتب عن ذلك من نقصان في حركة السياحة إلى غير ذلك، وكنعرفو أن هذا الأمر مهم جدا لأنه السياحة مهمة ماشي باش نجيبو السياح باش نشغلو الناس، لأنه السياحة هي ما يناهز 80 ألف منصب شغل في الأفق ديال إنهاء الإستراتيجية اللي هي في طور الإنجاز حاليا، إذن هذه السياسة هذه عطت النتائج ديالها.

فيما يخص النقل الداخلي، النقل الداخلي فيه صحيح أنه فيه نقصان، فيه عروض ديال النقل اللي ما تتلاءم لا من ناحية الأوقات، لا من ناحية الأثمنة ولا من الناحية ديال نوعية الطائرات مع حاجيات وخصوصيات السوق الداخلية للنقل الجوي، صحيح، لذلك فتحنا ورش مشترك مع شركة الخطوط الملكية المغربية، لخلق شركة ديال النقل الجوي الداخلي بأسعار منخفضة، على نفس النمط اللي خلقنا شركة (Atlas Blue) اللي هي شركة ذات الأسعار المنخفضة للنقل الجوي الدولي لجلب السياح ولنقل السياح، إذن هذا شركة (Low Coast) بأسعار منخفضة وأثمنة منخفضة خاصة بالنقل الجوي الداخلي ما بين المدن، ما بين الدار البيضاء وباقي المدن الأخرى في جميع الحالات، والهدف ديالها سيكون تغطية أحسن وفك العزلة على عدد من المناطق وشم تشجيع السياحة الداخلية.

والآن، الأشغال كما قلت فيما يخص هذا المشروع متقدمة، والدراسات والترتيبات الإدارية والمالية هي في طور التنفيذ والتوجه، هو أنه في منتصف هاذ سنة 2009 إن شاء الله ستعطي الانطلاقة لهذه الشركة الجديدة وأخبركم على أن شركة الخطوط الملكية المغربية، هي في طور الآن إنهاء المسطرة لطلب العروض لاقتناء طائرات خاصة بهاذ الطلب، لأنه ما يزج النقل الجوي الداخلي أشنو هو؟ هو أن تستعمل نفس الطائرات ديال النقل الجوي الدولي لتسديد حاجيات النقل الجوي الداخلي، وهذا اللي تخلق ارتباك ما بين النشاطين اللي هما منعزلين، في الحقيقة عندهم علاقة ولكن منعزلين، وهنا غادي تكون طائرات خاصة من نوع خاص اللي هي طائرات اللي عندها 70 مقعد واللي يمكن الخطوط الملكية المغربية أو شركة النقل الجوي، وهنا غادي تكون خطوط الملكية المغربية باش تشغل هذه الخطوط بطريقة مربحة، وبالتالي بأثمنة تتماشى والقدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهذا الإجراء إن شاء الله غادي يتفعل في منتصف هذه السنة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، هل من تعقيب على السؤال؟ شكرا.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا سيادة الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد ما نوضح أن نصيب قنوات القطاع العمومي المغربي مجموعة، أي 7 ديال القنوات يصل اليوم إلى حوالي 54%، ولا يجب الاستهانة بهذه النسبة لأنها من أعلى النسب في العالم، لا بد من أن تكون النظرة ديالنا إلى واقعنا نظرة تركيبية، وتأخذ بعين الاعتبار ما للواقع وما هو عليه، لأن هذه الحصة هامة، يمكن لي نعطيك بعض المقارنات، لأن مفيد جدا أن تكون لدينا بعض المقارنات الدولية، بالنسبة لنسب المشاهدة، في كبريات الدول بالنسبة للقناتين التاريخيتين القناة الأولى والثانية في تلك البلدان، ما هي نسب المشاهدة ديالها؟

في فرنسا، القناة الأولى والثانية نسبة المشاهدة ديالها 32%.

القناة الأولى والثانية في المغرب، المجموع ديالهم بجوج، ما شي مجموع القطاع العمومي 39%.

ألمانيا، القناة الأولى والثانية 26%؛

إسبانيا، القناة الأولى والثانية 21%؛

انجلترا، القناة الأولى والثانية 30%؛

اليابان، القناة الأولى والثانية 5%.

معنى ذلك بأننا في معدل مريح بالنسبة إلينا، ذهب ذلك الزمن الذي كانت تحتكر فيه القناة الأولى والثانية مجموع المشاهدين، والله الحمد نحن في بناء الديمقراطية والديمقراطية تقضي الانفتاح، وهناك رفع اليد على احتكار الدولة، وهذا قرار سيادي في المملكة المغربية، رفع اليد على احتكار الدولة للقطاع السمعي البصري العمومي، ومن الطبيعي أن المواطنين ما كيبقاوش 100% ديال المواطنين أو لا حتى 70% أو لا حتى 60% في القناة الأولى أو لا الثانية، من الآن فصاعدا راه هاذ النسب غادي تزيد تشتت.

مجهود كبير يتم بذله دون أن نقول بأننا راضين عن النفس، الغرور ليس في منطقنا في وزارة الاتصال، ولا يمكن أن يكون في منطق المغاربة، المغاربة شعب طموح، ومن الطبيعي أن تكون لنا رغبة في أن نحسن وأن نقول دائما بأننا نطور الأمور، لكننا لم نصل إلى المنتهى.

هناك أولا صندوق ديال الدعم الإنتاج السمعي البصري، تمت المصادقة عليه في نطاق قانون المالية ديال هاذ السنة ديال 5 مليون ديال الدرهم، وهو إطار ديال تدعيم الجودة ديال الإنتاج، هناك أيضا المعهد العالي للاتصال السمعي البصري والسينما (ESAC) اللي نحن بصدد الشروع في تهيئته، وغادي يكون مشتل تتخرج منه الموارد البشرية الكفأة التي يمكن أن تغذي هذا القطاع.

هناك الآن وصلنا إلى 7 قنوات تلفزيونية متنوعة، ونحن ليلة إنشاء القناة الأمازيغية اللي تكلمنا فيها كثير والحمد لله، نحن في الخطوات النهائية ديالها، وهناك سياسة ترشيد الموارد البشرية بصفة عامة، معنى ذلك أن هناك

مجهود نحن بصدد تحسينه، ولا يمكن أن نقول بأننا أئبينا هذه العملية، العملية مازالت مستمرة أستسمح على الإطالة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، أصحاب السؤال هل هناك من تعقيب؟

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

شكرا على هذه الإجابة التي تحاول أن تعكس شيئا من الواقع، ولكنه ليس واقعا يمكن مثلا أن نقارن المشهد السمعي البصري بين فرنسا والمغرب ولا بين مصر ولا بين اليابان، لماذا؟ لأن هناك قنوات عديدة وطنية لهذه البلدان، إذن هنا تصبح المقارنة أو المقاربة غير عادلة.

ثم نحن نرى أن المشهد الإعلامي السمعي البصري هو بوابة كبيرة للعمولة، يمكنها أن تمس بالهوية المغربية، إذن لا بد لنا أن نعمل على العمل الجيد في أدائنا في هذا القطاع، ثم هذا يعني لا بد من مراعاة الثقافة والنوعية ثم كذلك الجودة، وكذلك لا يمكن أن نتحدث عن قطاع سمعي بصري جاد إلا باستصلاح وضعية موظفيه ومستخدميه وإعلاميه، فعندما تكون الوضعية مأزومة لدى الموظفين ولدى الفنانين ولدى جميع مكونات هذا المشهد، لا يمكن أن نتحدث عن إنتاج جيد، وهنا يجب أن نقف وأن نقول لا بد من إصلاح واستصلاح وضعية مستخدمي وموظفي هذا القطاع، ثم كذلك لا بد لمراعاة العربية ومراعاة الأمازيغية ومراعاة العروبية لكي نصل لجميع المشاهدين، ما يجعلنا نبتعد عن أهم هاتين القناتين هي رداءة الإنتاج الوطني ليس إلا.

صحيح السيد الوزير، أن هناك مجهودات بذلتها الحكومة، ولكنها تبقى جد ضعيفة بالنسبة للمقارنات مع التحولات الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع عالميا.

ثم كذلك لا بد من جودة أو معرفة تدبير توزيع البرامج، وكذلك لا بد من خلق تحفيزات لجميع مكونات القطاع، ثم كذلك لا بد من إعادة النظر في هذا القطاع من أجل ضمان تنافسية في المستوى، ثم كذلك ضرورة إقامة شراكات من شأنها أن تكون دعما حقيقيا للمشهد السمعي البصري مع ذوي السبق في هذا المجال، علما السيد الوزير أن التنافسية في هذا المجال هي أكثر شراسة من كل تنافسية حتى الاقتصادية منها لماذا؟ لأن اللحظة الراهنة التي نعيشها هي منافسة أو تنافس شرس يهدف إلى عوالة الهويات وخلق النوعيات البشرية وهذا ما يجب أن نلتفت إليه.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، تعقيب على التعقيب، تفضل السي

الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشكركم سيادة الرئيس.

يزخر المغرب بطبيعة خلابة ومتنوعة ومنظومة بيئية مختلفة، من البحر إلى الجبل، ومن السهل إلى الصحراء، ومن الواحة إلى البحيرة الطبيعية، وفي هذا المجال أو ذاك شيدت متاحف فنية معمارية (des œuvres d'architecture)، لا مثيل لها، حيث يشهد لها بالإتقان والجمال والنوق الرفيع، والأمثلة كثيرة في هذا المضمار.

فمدينة فاس، وهي التي صنفت تراثا عالميا، تشهد وحدها بهذا التاريخ المجيد والقصبات والقصور على ضفاف الأودية والواحات البديعة المنظر أحسن دليل على ما نقول، هذا التراث المعماري وهذا الإرث الطبيعي بصفة أخرى، هذه التحف الفنية المعمارية المشيدة على مجال سحري خلاب، تعبر على أن مغربنا الحبيب أصل الحضارة الإنسانية ومسرح للتلاقي والتنازع والحوار بين الأديان والحضارات، هذه الصفات التي مازالت حية إلى يومنا هذا، حيث يرفعها جلالة الملك من جعل المغرب وطن لحوار الأديان ووطن للحوار والتسامح.

السيد الوزير،

هذه المقدمة لسؤالنا كانت ضرورية لنطرح الإشكالية الآتية: ما تفعله الحكومة للحفاظ وتأهيل وترميم هذه القصبات وهذه القصور التي أبهرت الناظر بجبالها، وفتنت الأعين بأحجامها وألوانها؟ بصفة أخرى هذه القصبات والقصور في إقليم الراشيدية وورزازات وفكيك تتهار وتهدم وتضيع.

أريد أن أقول ضيع لنا رسائل وطني، ثقافي، ثمين، هذه فرصة لك، السيد الوزير، أن توضح لنا عن المشاريع التي قامت بها وستقوم بها الحكومة في شخص وزارة الثقافة والإسكان على حد سواء لإيقاد هذا الرسائل الفني المعماري من الضياع. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الإتصال نيابة عن السيدة وزيرة الثقافة تفضل.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة
(نيابة عن السيدة وزيرة الثقافة):

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أعرض عليكم جواب السيدة وزيرة الثقافة، التي هي في محمة رسمية، وأعتقد أن السادة المستشارين يعلمون ما معنى ذلك، وبالتالي ليس غيابها لسبب آخر غير هذا السبب المعروف، ثم الجواب الذي أقدمه هو جواب الحكومة أعدته السيدة وزيرة الثقافة ويتلوه وزير الإتصال.

جوابا على هذا السؤال، نشير أننا نشاطكم انشغالكم وقلقكم على تراث الواحات والقصور المهدهد حقا بالتلاشي، ومن أجل صيانة هذه الثروة المعمارية، تمتلك الوزارة مركزا متخصصا للصيانة وتوظيف التراث المعماري بمناطق الأطلس والجنوب تأسس منذ سنة 1989، وقد أنجز هذا المركز

لاشك أن حتى منطق التعامل مع القضية التي تطرح في نطاق جلسات الأسئلة الشفهية، نحاول أن نظل متركزين حول القضايا التي كانت محط سؤال، أنا مستعد باش نجابو على موضوع واش هناك رداة ديال الإنتاج؟ وإن كنت أعتبر بأن الحكم قاسي شيئا ما، وعلى الوضعية ديال الموظفين المأزومة وعلى غياب التحفيزات، أنا مستعد نجابو نقطة بنقطة، وألح على أن يأتي النقاش بصفة صريحة وفق ضوابط السؤال وحتى نظل متقيدين بنطاق الأسئلة الشفهية في البرلمان، التي هي إطار لمراقبة العمل الحكومي ونفسح المجال لنعقب نقطة بنقطة، لأنه هذه مجموعة ديال القضايا أنا أتحفظ عليها تحفظا كبيرا.

الموضوع ديال الرداة، هذا أعتقد بأنه حكم قيمة لا يرقى إلى الواقع، لأن الأمور مخالفة لذلك وأن الوضعية ديال الموظفين مأزومة، في حين أن الجهود المبدولة تجعل الموظفين ديال الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مثلا أحسن بكثير من منهم في أوضاع مشابهة، يمكن أن أعد الأمثلة في هذا المجال.

ولهذا، أقف وأشكركم لأنه تجاوزت الوقت، ولكن ألح على أن نرجع لهذا الموضوع لاحقا في نطاق مسألة مضبوطة جدا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أشكر السيد الوزير على المساهمة فيما يتعلق بالنسبة لوزارة الاتصال، وقد ورد على الرئاسة كتاب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات أن السيد وزير الإتصال سيتولى الإجابة عن السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، وهو في الموضوع التالي: حول اندثار القصور والقصبات، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، حسن زهير، عبد الرحيم كوابي، فليتقدم أحد السادة المستشارين، وهو مولاي إدريس العلوي، فلك الكلمة.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

الزميلتان، الزملاء المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة، السيد الرئيس، احنا طرحنا السؤال على السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، وإذا به عرض على وزارة الثقافة، وها هو السيد وزير الإتصال يجيب عنه من غريب الصدف، احنا لا نقلل من الإجابة ديال السيد الوزير، بالعكس الإتصال والثقافة هي مدخل لباب واحد ولكن الأمور هي هكذا.

السيد الوزير،

تضيق منا إذا لم بهذه المسألة راه يضع منا، وحيث نقول يضيق منا تضيق منا فرصة ثينة من هاذ الرأسال الوطني، الكل يشهد بأن جاليتها لا تحتاج إلى هذا، لهذا وجب إقاده.

السلطات المحلية، السيد الرئيس، والجهوية، لا تستطيع وحدها العمل في هذا الميدان، لأنه ميدان يتطلب تقنية وأغلفة مالية عالية إلى آخره، المطلوب مادام أن السيد الوزير، وزير الإتصال، الذي تفضل بالجواب نطلب منه أن هذا التراث المعماري الأصيل والجميل، أن يحس الدوائر الأجنبية أن تهتم بهذا الأمر، كم هي الإعانات التي حصلت عليها مدينة مكناس ولا فاس؟

هذه القصبات السيد الوزير حنا ندعوكم ونطلب منكم ونلتبس منكم باش تكون واحد التحسيس، لأن (Les fondations) أكتثار، السيد الرئيس، باش يعاونونا في هذا الأمر، لأن هذا الأمر أولا وقبل كل شيء هو تراث وطني ولكنه تراث عالمي كذلك، وهو كابين الضياع ديالو سهل لأنه بالتراب.

وأخيرا، السيد الوزير، احنا كمنتخبين محليين، جمهوريين، وطنيين، مستعدين باش نسامو، مستعدين باش نعاونو في إطار جميع الإطار اللي حددته الحكومة والسيد الوزير باش نساعدو لأن في ذلك مصلحة وطننا وسكاننا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية، حول تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، للسادة المستشارين: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوافي، حسن أوجال، سيدي محمد أخطور، عبد العزيز جناح، محمد الزعيم، محمد صالح أقيزة، المصطفى الكاكوني، فليتولى أحد السادة المستشارين طرح السؤال تفضل.

المستشار السيد المصطفى الكاكوني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حقق المغرب خطوة شجاعة ورائدة في ميدان تصالح المجتمع والدولة، عن طريق بناء نظام العدالة الانتقالية، فساهم بذلك في إغناء الحضارة الإنسانية، التي تستهدف السلم وعلى قاعدة احترام كرامة الإنسان، وهو ما جعل من بلدنا قدوة يحتذى بها ويتابع من طرف عدد كبير من الهيئات الوطنية والدولية، ورغم ما تم بذله من جهود لتطبيق توصيات هيئة

الذي يوجد مقره بورزازات، عمليات لجرد القصور المتواجدة بالأحواض الصحراوية وتشخيصا لحالتها الراهنة، كما شرع منذ سنة 2001 في عملية جرد التراث المعماري بمنطقة درعة، وذلك باستعمال تقنيات متطورة جديدة صور جوية، نظام جغرافي معلوماتي، إلى آخره، بمساعدة المدرسة الفيدرالية المتعددة التخصصات في لوزان بسويسرا، ونحن اليوم في المرحلة النهائية حيث نعمل على إصدار هذا العمل ليكون بين أيدي جل المهتمين.

والحقيقة أن المركز اليوم بفضل جهود أطره يحتل مكانة مرجعية في مجال الترميم والجرد على الصعيد الدولي، فالمركز هو منسق مشروع طريق القصور على الصعيد المغربي، كما اختير من طرف منظمة اليونسكو وخاصة في إطار مشروع التراث العالمي، المتعلق بالهندسة الترابية، كؤسسة جمهورية تشع اتجاه الدول العربية.

وقد مكن عمل المركز من إحصاء وجرد أكثر من 300 قصر بحوض درعة، والوقوف على الحالة الراهنة للتراث المعماري، كما مكن من العمل مع الوزارات الأخرى المهتمة بالمنطقة، حيث وفرت دراسات المركز الجهد والمال ووضعت رهن الإشارة وسائل وأدوات عملية وعلمية للقيام بمشاريع أخرى، ونعمل حاليا على إعداد ميثاق هندسي مع الوكالة الحضرية لورزازات، زاكورة للمحافظة على البنيات والتراث الهندسي.

كما نعمل مع وزارة السياحة، على تحديد القصبات التي يمكن استغلالها في المجال السياحي بالمنطقة، إضافة إلى مشاريع أخرى.

والواقع أن التراث المعماري للقصور والقصبات يعاني من تعقد الوضعية العقارية وظهور بنايات جديدة تختلف عن البنايات المحلية التاريخية، إضافة إلى الفراغ القانوني وعدم احترام القوانين المتوفرة رغم محدوديتها، ولقد قام المركز بترميم عدد من المعالم نذكر منها على سبيل المثال ترميم قصبة تاوريرت في ورزازات، كما أجرى عملية الترميم تهيئة لقصر أيت بن حدو وهو أول موقع مدرج على لأئحة التراث العالمي، الذي يتوفر حاليا على مخطط تسييري يمتد على 5 سنوات من 2007 إلى 2012.

وتماشيا مع ما ورد في المخطط، هناك تدخلات متعددة تهدف إلى إعادة الاعتبار لهذه المعلمة، وللمزيد من المعلومات تدعو وزارة الثقافة للقيام بزيارة إلى مدينة ورزازات للوقوف عن قرب على هذه المشاريع وعلى عمل المركز، في مجال المحافظة على التراث المعماري، شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد مولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

على كل حال احنا كنشكرو السيد الوزير على تفضله بالجواب، ونحن وابعن بأن الوزارة تقوم بمجهود يجب التنويه به، إلا أنه يبقى ضئيل جدا، احنا تعمدنا السؤال باش نخطوه للسيد وزير الإسكان، لأن نتعرف بأن الوسائل المادية لا بأس بها كابتنة في وزارة أخرى، ماشي في وزارة الثقافة، هاذ التحف المعمارية، السيد الوزير، هي تحف فنية رفيعة، راه الوقت

أما على مستوى التوصيات المتعلقة بجزر الضرر الجماعي، فقد تم اعتماد مقارنة تشاركية بين كل الفاعلين من قطاعات حكومية، إدارة تربية، مؤسسات عمومية، مجتمع مدني، مؤسسات البحث والخبرة من داخل المغرب وخارجه، وهكذا تم.

أولا، تأسس عدة تنسيقيات محلية بالأقاليم والجهات المستهدفة بإعادة التأهيل وهي 11 منطقة، وذلك بإشراك ممثلين عن سلطات الجمعيات المحلية والمصالح الخارجية والمنتخبين، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتسهر هذه التنسيقيات على وضع برامج تنمية لجزر الضرر الجماعي في منطقتهم.

ثانيا، إبرام عدد من الاتفاقيات مع قطاعات حكومية ووكالات للتنمية ومؤسسات عمومية وكذا بعض المنظمات الدولية بهدف تقديم الدعم التقني والقانوني والمالي لبرامج جزر الضرر الجماعي، وذلك من خلال منح تمييز إيجابي لصالح المناطق المتضررة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توفير التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية وبرامج التمدن والتكوين الموجهة خصوصا إلى الأطفال والشباب والنساء، دعم الأنشطة المدرة للدخل وتحسين مستوى عيش الساكنة في هذه المناطق وإعادة ترميم المراكز السابقة للاختفاء القسري وتحويلها إلى فضاءات لحفظ الذاكرة ومركبات اجتماعية وثقافية وإنتاجية.

كما تبشر الحكومة تنفيذ توصيات أخرى ذات صلة بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية، منها اعتماد أرضية مواطنة للتربية على حقوق الإنسان والشروع في وضع الآليات المؤسسية لتنفيذ مقتضياتها، كما تم كذلك فتح أورش للتفكير والنقاش في قضايا تقوية استقلال القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين الحكامة الأمنية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد واضعي السؤال للتعقيب.

المستشار السيد المصطفى الكانوني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم بهذا الخصوص.

لقد صادف هذا السؤال آخر جلسة للأسئلة الشفوية خلال الدورة الحالية، لذلك كان من المناسب أن لا تمر هذه الدورة بدون الوقوف للتذكير بمآل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ونحن واثقون أن هناك مجهودا لا يستهان به بذلك بذله المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تنفيذها وبالأخص في الجوانب المتعلقة بجزر الضرر الفردي وتعويض الضحايا.

على أن الجوانب الأساسية المتعلقة بهيكلتنا نظامنا السياسي والمرتبطة بإصلاح أجهزتنا الدولة وتقوية الحكامة السياسية سواء في الجانب المتعلق بضمان الحريات وإقرار نظام الشفافية وكافؤ الفرص، أو الجانب المتعلق

الإنصاف والمصالحة، فإن ما يلاحظ هو التباطؤ في التطبيق الشامل والتام لكل التوصيات الصادرة عن هذه الهيئة.

لذا توجه إلى معاليكم السيد الوزير، مستفسرين إياكم عن أسباب هذا التباطؤ؟ وإلى أين وصل تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مختلف جوانبها؟ سواء ما تعلق بالضرر الفردي والضرر الجماعي، ورد الاعتبار لبعض المناطق المعنية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، وعلى احترامك للوقت، الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، المتعلق بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأود أن أشير في البداية أنه تنفيذًا للخطاب الملكي السامي بتاريخ 06 يناير 2006، القاضي بتكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتعاون مع الحكومة، والتزاما بما جاء به التصريح الحكومي بصدد تتبع تنفيذ هذه التوصيات، فقد تمت عدة اجتماعات ترأسها السيد الوزير الأول مع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لأجراء آليات هذا التعاون ودعم خطة العمل المعتمدة لتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

هذا، وقد مكن العمل المكثف والمتواصل بين الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وباقي الأطراف المعنية، من إحراز تقدم في عدد من المجالات التي كانت موضوع توصيات الهيئة، فعلى مستوى جزر الأضرار الفردية هناك:

أولا، التعويض المالي حيث تولت الحكومة صرف المبالغ المخصصة لتعويض الضحايا أو ذوي حقوقهم، وتم الحرص على تبسيط المساطر الضرورية لتسليم المبالغ عبر وكالات البريد، حيث تتواجد مقرات سكنى المستفيدين، وقد توصل لحد الآن أكثر من 95% من مجموع الضحايا بتعويضاتهم.

ثانيا، جزر الضرر الصحي، حيث تم إدماج الضحايا في نظام التغطية الصحية الأساسية بعد توقيع اتفاقية مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتكفلت الحكومة بتسديد نفقات الانخراط لفائدة الضحايا، وقد سلمت بطائق الانخراط لفائدة العديد من المستفيدين من الضحايا وذوي الحقوق في أفق تعميمها في أقرب الآجال.

إخواني المستشارين،
بداية هذا السؤال كان موجهاً إلى السيدة وزيرة الصحة، ثم إلى السيد
كاتب الدولة المكلف بالبيئة، ولكن في إطار التضامن الحكومي فالجواب
أتمنى أن يكون مقنعاً.

لقد صوت البرلمان بغرفتيه منذ سنتين على القانون المنظم لتدبير
النفائات، قانون 28.00، وهذا القانون جاء ليحدد تعاريف النفائات
والخططات الجهوية لتدبيرها، بكل ما يتطلب هذا من تفويض فيما يخص
بعض أشكال النفائات، خاصة النفائات المنزلية والنفائات الصناعية، لكن
القانون جاء في قسمه الخامس يتكلم عن النفائات الخطيرة والنفائات الطبية
والصيدلية من المادة 38 إلى المادة 42، وكل هذه المواد جاءت تحيل في
هذا التدبير إلى مراسيم تطبيقية إلى نصوص تطبيقية، ونحن نعلم هذا
المشكل اللي هو جد خطير.

فإذا كانت المستشفيات الجامعية، نظمت المسألة بتفويض لشركات
خاصة، وكابينة شركة واحدة متواجدة في تطوان، هي التي تعالج هذه
النفائات الطبية، المصحات الخاصة تطرح أشكال وأنواع من المشاكل، لأنه
ليست لها أفران وليست لها الإمكانيات وتطرح هذه النفائات مع النفائات
المنزلية، وأتم تعلمون ما يسبب هذا من مشاكل على البيئة، سؤالنا هو
كالتالي:

متى ستخرج هذه المراسيم التطبيقية للوجود؟ لأنه البيئة أصبحت،
كأين عدة مشاكل لحماية صحة المواطنين وحماية البيئة من جراء عدم تواجد
نصوص تطبيقية قانونية لتدبير هذه النفائات، شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة، الجواب في إطار التضامن الحكومي
للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية
والعامة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة المستشارين،
السيدة المستشارة.

أريد أولاً أن أشكركم على طرح هذا السؤال الأساسي، وكما جاء في
تدخلكم للحكومة قامت بعدة تدابير من أجل مواجهة هذه الإشكالية،
حيث أولاً قامت الحكومة بالتنسيق مع كافة المتدخلين في هذا الميدان،
بتقوية الإطار التشريعي من خلال إعداد النفائات والتخلص منها، بهدف
إلى إرساء أسس نظام تدبير عقلائي حديث وفعال للقطاع يراعي متطلبات
التنمية المستدامة وحماية البيئة.

بإصلاح القضاء، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالهيكلية الدستورية، والذي
جعلنا نثير السؤال مرة أخرى، هو ما اتسمت به حياتنا السياسية في مجال
الحريات خلال السنة الماضية من هفوات وإخلالات وهو ما جعل عدداً
من التقارير الدولية في مجال حقوق الإنسان تتساءل عن حقيقة طبي
الصفحة، ووضع لبنات قوية لضمان عدم تكرار ما حصل والقطع النهائي مع
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كيفما كان نوعها.

لذلك، نؤكد لكم نحن فريق التحالف الاشتراكي على أهمية هذا الموضوع
وما يجب أن يحتله من صدارة في أولويات الحكومة، وبالخصوص بعد
الخطاب الملكي الافتتاحي لدورتنا هذه، التي أكد فيها جلالة الملك سيدي
محمد نصره الله، على مركزية الإصلاح في المجال السياسي والقضائي.
شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على
التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

بغيت نؤكد لكم أنه الحكومة تعير واحد الاهتمام خاص بالنسبة لهذا
الأمر، لأن كنعتمروا بأن المغرب كما جاء في تدخل الأخ المستشار، خطى
خطوات مهمة في هذا المجال وإنهم يعد من الأولويات التي تعمل في إطارها
الحكومة، من أجل أولاً تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذلك
دعم الخيار الاستراتيجي لبلادنا من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان
والنهوض بها وتقوية دولة الحق والقانون وتوطيد مسار الانتقال الديمقراطي
في بلادنا.
وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير المحترم.

نتنقل بعد ذلك إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة
الطاقة والمعادن والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، حول مخاطر النفائات الطبية
على البيئة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، السيدة زبيدة
بوعيايد، مولاي الحسن الطالب، سعيد سرار، أبو بكر عبيد، عبد الوهاب
بلفقيه، عمر مورو، دحمان الدرهم، محمد علمي، سنتولى الدكتوراة السيدة
زبيدة بوعيايد طرح السؤال، تفضلي .

المستشارة السيدة زبيدة بوعيايد:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

تم كذلك إعداد ومرسوم تطبيقي متعلق بالنفايات الطبية والصيدلية، بتنسيق مع وزارة الصحة يوظف المراحل التي تمر منها هذه النفايات، من جمع ونقل معالجتها وخصائصها.

وتم كذلك إعداد مرسوم تطبيقي يتعلق بتصنيف النفايات بما فيها الطبية والصيدلية، وهذه المشاريع ديال المراسيم فهي في الأمانة العامة للحكومة وستقوم بتسريع برمجتها في المجالس الحكومية المقبلة.

ورغم ذلك ينبغي كذلك التذكير على أن وزارة الصحة قد جهزت خلال السنتين الأخيرتين 24 مركز صحي بآليات حديثة لتعقيم النفايات الطبية، وأعدت دلائل إرشادية حول تديرها، كما تهتم بفرز هذه النفايات الطبية داخل المستشفيات ومعالجتها بطريقة معقنة.

ونحيطكم علما كذلك أنه في إطار التعاون الألماني، تقوم الحكومة بإحداث مركز وطني لمعالجة النفايات الخطيرة، سيمكن من التخلص من 90% من النفايات الخطيرة بما فيها النفايات الطبية، وتقوم حاليا كتابة الدولة بإنجاز دراسات معمقة بهذا المركز، الذي تبلغ كلفة إنجازه ما يقرب 150 مليون درهم، وذلك بعد تحديد موقعه الذي أجريت حوله عدة مشاورات مع الأطراف المعنية ممثلة في السلطات والجماعات المحلية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زوييدة بوعيدا:

أولا أشكر السيد الوزير على هذه الأجوبة.

الدراسات التي قامت بها جهة مثلا على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى منذ ست سنوات وعرف بالضبط عدد الأطنان التي يخرج بها المستشفيات العمومية، لكن فيما يخص المصحات الخاصة، هناك لازالت إشكالية وعدم تواجد دراسات مضبوطة في هذا الباب.

ثانيا، هاذ المركز الوطني الذي متواجد في تطوان كيطرح عدة إشكاليات، الأولى أن النقل ديال هذه النفايات هو جد خطير، صحيح كان هناك قانون كذلك لنقل المواد الخطيرة التي كذلك صوتنا عليه في البرلمان، ولكن المراسيم التطبيقية حتى ديال ذاك القانون لنقل المواد الخطيرة لازالت لم تر النور، وبالتالي حتى في داخل المستشفيات الجامعية صحيح خصصت إمكانات جد مهمة لمعالجة هذه النفايات داخل المراكز الإستشفائية، لتنقيتها ولمعالجتها، لكن المشكل بقي مطروح في جمعها وفي طريقة نقلها إلى تطوان.

وبالتالي هذا مشكل الذي كئظن بأنه رغم الجهود التي تبذلته فعلي الحكومة أن تأخذ هذا المشكل بعين الاعتبار وتشتغل وبسرعة وبالوتيرة المطلوبة لحماية البيئة ولحماية صحة الأطفال، لأنه كئشوفو في المطارح الأطفال كيف كيلعبوا بالنفايات ومن جعلتها النفايات الطبية التي جد خطيرة على المواطنين.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

لازال لنا سؤال واحد، وأرجو من السادة المستشارين أن يعطونا شيئا من الصبر، فهناك جلسة تشريعية بمشروع واحد، ثم هناك الجلسة الختامية إن شاء الله بعد هاته الجلسات.

آخر سؤال موجه في نطاق أعمال هذه الجلسة كذلك إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء، هو حول نتائج قرض سياسة تطوير قطاع الماء (TPAE) للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد عشاب، محمد عذاب الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، محمد العاطفي وحسن أكليم، فليتولى أحد السادة المستشارين بسط سؤاله الذي هو المستشار المحترم السيد دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيدة والسادة المستشارين،

السيدان الوزيران،

سؤالنا كان موجها إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء:

وقع المغرب والبنك الدولي في 31 ماي 2007 عقد تقديم قرض يبلغ 400 مليون دولار، يتم دفعه على شكل أربع حصص سنويا قدرها 100 مليون دولار ما بين 2007 و2010، ولقد تسلم المغرب على الفور الدفعة الأولى سنة 2007، ومن المفروض أن يكون قد تسلم الدفعة الثانية خلال سنة 2008، وحسب ما تتوفر عليه من معلومات فإن الأهداف المسطرة لهذا القرض يمكن إجمالها في:

أولا، تحسين الحكامة والقيادة القطاعية؛

ثانيا، إرساء تدير مندمج للموارد المائية؛

ثالثا، تطوير خدمة السقي وديمومة استثماراتها؛

رابعا، تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير السائل.

لذا، نسانلكم السيد كاتب الدولة أو السيد الوزير الآن الذي كينوب عليه، ما هي النتائج التي تم تحقيقها خلال هاتين السنتين 2007 - 2008؟ هل ستمكن المؤسسات المختصة من تحقيق الأهداف المسطرة؟

ما هي طريقة استرجاع هذا القرض الهام والشروط المبرمة من طرف البنك العالمي مع المغرب حول نسبة الفائدة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم لضبطه للوقت، كذلك الكلمة للسيد الوزير

المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

السيد الرئيس المحترم.

الشروب، تم تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل من خلال الأولوية، والدعم المالي الذي يحظى به هذا البرنامج الحكومي. وأخيرا، يمكن التأكيد على أن الحكومة تعمل جاهدة على إنجاز جميع الإصلاحات المبرمجة في هذا المجال داخل الآجال المحددة في الاتفاقية المعنية، والحكومة عازمة على تحقيق كافة الأهداف المسطرة إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا فالجواب دياكم السيد الوزير، ما كنتوش لنا الفائدة والنسبة نتاع هذا القرض، ما جابوتوناش عليها، فيما يخص الحكامة نعتقد أنه السيد الوزير أن هناك تعدد نتاع الفاعلين بقطاع الماء، والتعقيد الذي يعرفه أيضا إطاره المؤسسي يحول دون صياغة إستراتيجية شمولية ومندمجة مما يعرقل التدبير العقلاني والمستدام للموارد المائية، إضافة إلى ذلك يؤثر غياب برمجة ميزانية مندمجة للقطاع سلبا على فعاليات النفقات خصوصا بالنسبة للفروع القطاعية المرتبطة فيما بينها، كتعبئة الموارد البشرية، وتهيئة المناطق المجاورة للسدود.

أيضا يعاني قطاع الماء بالمغرب من عدة مشاكل من أبرزها.

ندرة الموارد المائية واستغلالها المكثف وتلوثها؛

وعدم حصول نسبة هامة من الساكنة القروية وساكنة الأحياء

الهامشية بالمجال الحضري على خدمات الماء الشروب والتطهير؛

وكذلك الاستغلال غير العقلاني للموارد المائية في الفلاحة، وضعف

مستوى الحكامة والتسيير في القطاع.

أيضا فيما يخص الجانب المتعلق بالفلاحة، كاعتبار قطاع نتاع الفلاحة

من أبرز القطاعات المستعملة للماء بنسبة 89% وأقلها نجاعة أيضا في

الاستهلاك بنسبة 48%، كما تتميز بضعف إنتاجية المياه المستهلكة في

السقي بل يظل هذا القطاع الأكثر تأثرا بتقلبات الموارد المائية.

هذا السيد الرئيس التعقيب اللي عندنا على الجواب ديال السيد

الوزير.

شكرا

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للتعقيب على

التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعام:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال حول نتائج القرض المتعلق بسياسة تطوير الماء، وكما جاء في تدخل الأخ المستشار القرض فهو مبلغ ديال 400 مليون دولار، 100 مليون دولار سنويا، كإين أربعة أهداف أساسية هي:

- تحسين الحكامة داخل القطاع؛

- استكمال تفعيل التدبير المندمج للموارد؛

- تطوير خدمة الري؛

- تحسين التزويد بالماء الشروب؛

- تنمية مستوى التطهير.

وفعلا خلال هذه السنة فتم اتخاذ مجموعة من التدابير من طرف القطاعات الحكومية المعنية، ويمكن تسجيل نتائج هامة في هذا المجال، حيث أن فيما يخص المحور المتعلق بتحسين الحكامة.

تم تفعيل اجتماعات اللجنة الوزارية للماء التي يترأسها السيد الوزير الأول، واجتمعت آخر مرة في أواخر دجنبر الماضي، تم كذلك تحسين مستوى التنسيق بين القطاعات المعنية من خلال التشاور المستمر في إطار لجان مشتركة حول أهم المشاريع المبرمجة في القطاع، وخاصة البرنامج الوطني للتطهير السائل، البرنامج الوطني للسدود وعلاقته بالتجهيزات الهيدرولوجية، تأمين التزود بالماء الشروب والبرنامج الوطني لإعداد الأحواض الهيدرولوجية.

تم كذلك إعطاء انطلاقة أعمال الدراسة المتعلقة بإعادة تنظيم قطاع الماء، وتم إرساء منظومة جديدة في تدبير الميزانية السنوية لقطاع الماء، تعتمد على رؤية للمدى المتوسط CDMT.

بالنسبة للمحور المتعلق بالتدبير المندمج للماء، تم إعداد نصوص تطبيقية للقانون 10.95 المتعلق بالماء، تم تدخل وكالات الأحواض المائية في ميادين المحافظة على الموارد والمنشآت المائية من الاستغلال المفرط ومن التلوث وكذا تحصيل الإتاوات ومنح المساعدات في هذا المجال.

تم كذلك تسريع وتيرة إنجاز المخطط الوطني للماء والمخططات المديرية المندمجة للموارد المائية بجميع أحواض المملكة، وتم التوقيع على برنامج تعاقد بين الدولة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وتم كذلك إعداد عقود برامج مائة مع وكالات الأحواض المائية.

فيما يخص المحور المتعلق بخدمة الري أو السقي، تم رفع مستوى دعم الدولة لمشاريع تطوير أساليب الري، وتم كذلك تبسيط مسطرة الحصول على الدعم، وتمت بلورة إستراتيجية وطنية لحماية المياه الجوفية.

وأخيرا، فيما يخص تحسين التزود بالماء الشروب وتنمية مستوى التجهيزات في هذا المجال، فتمت متابعة إنجاز البرنامج الوطني لتزويد ساكنة العالم القروي بالماء الشروب، تم إنجاز دراسة مهمة لتحديد الاختيارات المتاحة لتلبية حاجيات المنطقة الساحلية ووجهة تانسيفت من الماء

السيد المستشار،

أشكركم على تدخلكم وأريد في هذا المجال أن أؤكد.

أولا، على أن الحكومة لها رؤية واضحة في هذا المجال، وكما تعلمون سيتم تقديم الإستراتيجية بالنسبة للماء التي تأخذ بعين الاعتبار التساؤلات التي تم طرحها من طرف السيد المستشار إن شاء الله إلى جلالة الملك، بعد انتهاء من الدراسة التي تم تمويلها من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغتوضح بوضوح ماذا سنقوم به في هذا المجال لا من حيث الحكامة ولا من حيث تحسين استغلال المياه والمردودية على الصعيد الفلاحي أو على الصعيد كذلك ديال المياه الجوفية، وكذلك ستطرح المنظور المتعلق بالاقتصاد في الماء، هذا نقطة أساسية.

ثانيا، النقطة الثانية هو أن كايين ارتباط عضوي ما بين السياسة ديال المغرب الأخضر على الصعيد الفلاحي، وهاذ السياسة المائية التي إن شاء الله غادي نبادرو في المستقبل القريب، حتى يتسنى أن تكون

الإستراتيجية الحكومية يكون فيها تجانس وتكون أكثر دقة في هذا المجال لنصل إلى تحسين ظروف عيش العالم القروي والفلاحة على الخصوص. وأخيرا التي بغيت نؤكد عليه كذلك وهو أن هاذ بأن السياسة ديال الماء، فهي شيء أساسي، هي من الأولويات الحكومية وأنا إن شاء الله غادي نستاطعو جميعا بفضل دعمكم وبفضل دعم هذا المجلس الموقر أننا نحسنو خدمات المياه بالنسبة خصوصا للعالم القروي، التي استطعنا خلال هذه المدة أن نصل إلى مستوى ديال 85% من التغطية بالنسبة للماء الشروب.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، وبذلك نكون قد أتينا على آخر سؤال في حصة اليوم في الأسئلة والأجوبة على أسئلة السادة المستشارين.